



PROVISIONAL

A/40/PV.62
15 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

(اسبانيا)

السيد دي بينيبيس

الرئيسي :

- الحالة في كمبوتشيا [٢٢] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥١٦٦ 85-64368/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥البند ٢٢ من جدول الاعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا(ف) تقرير الامين العام (A/40/759)(ب) مشروع قرار (A/40/L.4 و Corr.1)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/846)السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مابرح

هذا المحفل ينظر في مشكلة كمبوتشيا كبنء في جدول أعماله منذ عام ١٩٧٩ . وعلى مر السنوات الست الماضية أصدرت هذه الجمعية قرارات ترفض التدخل العسكري الاجنبي وتدعو الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وذلك لتمكين شعب كمبوتشيا من أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف في أن يختار بحرية الشكل الذي يرضاه لنظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، دون أى تدخل أجنبي بأى شكل من الاشكال . وفي كل عام يزداد التأييد لتلك القرارات بصورة مطردة ، إذ ارتفع عدد الاصوات المؤيدة من ٩١ صوتا في عام ١٩٧٩ الى ١١٠ أصوات في العام الماضي . وينبغي أن يكون ذلك دليلا لا نزاع فيه على رفض المجتمع الدولي لسياسة التدخل العسكري في كمبوتشيا من جانب القوات الاجنبية ، كما ينبغي أن يكون تعبيراً عن القلق الدولي ازاء محنة الشعب الكمبوتشي .

ان استمرار الوجود العسكري للقوات الاجنبية في كمبوتشيا انما يدل على التعنت فيما يتعلق بالسعي الى ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة عن طريق المصالحة الوطنية بين فئات الشعب الكمبوتشي تحت رعاية الامم المتحدة . وقد أعرب جميع المتكلمين السابقين تقريبا عن قلقهم البالغ ازاء الحالة السائدة في كمبوتشيا وما يترتب عليها من آثار خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة . وكلما ماطل الاطراف

في السعي الى عملية تفاوض حقيقية تستهدف حل النزاع تفاقمت محنة الشعب الكمبوتشي . بل ان عددا كبيرا من السكان أصبحوا يعيشون بالفعل في المنفى في البلدان المجاورة ، وخاصة تايلند . ويعتقد وفد بلادى أننا ينبغي أن ننظر أيضا في هذا الجانب الانساني من المشكلة بمزيد من الاهتمام والالاحاح . ولذلك يجب أن تحظى المعونة الانسانية الخاصة بكمبوتشيا ، التي تقوم بها وكالات الفوك التابعة للأمم المتحدة بالتأييد المستمر من جانب المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المانحة .

وموقف بنغلاديش بشأن مسألة كمبوتشيا قد انبنى دائما على المبادئ . فهو نابع من التزامنا العميق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . واستعمال القوة أو التهديد بامتعالها والتدخل بكافة اشكاله لدولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، أمور تتنافى تماما مع هذه المبادئ . ولذا يعتبر انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا الشرط الاول والذي لا غنى عنه لايجاد حل حقيقي للمشكلة الكمبوتشية . وينبغي رفض أية محاولة لتبرير هذا التدخل المسلح رفضا قاطعا . ونحن نعتقد أن السلم والثقة لا يمكن أن يعودا الى المنطقة إلا اذا التزم جميع أطراف الصراع بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وخاصة مبدأ حق الشعوب في أن تختار بحرية الشكل الذي ترضاه لنظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . واننا في هذا السياق ، قد دعونا بحزم وشبهات السي انسحاب كل القوات الاجنبية من كمبوتشيا حتى يتاح لشعب هذا البلد أن يقرر مصيره بحرية . ويتناول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.4 والمعروض على هذه الجمعية ، جوانب مختلفة لهذه المسألة ويؤكد على عناصر التسوية الشاملة للمشكلة . وقد اشتركت بنغلاديش ، كما فعلت في الاعوام الماضية ، في تقديم مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة .

ومن دواعي خيبة الامل أن نلاحظ عدم تحقق سوى قدر ضئيل من التقدم فيما يتعلق بحالة كمبوتشيا . ومما يبعث على القلق العميق أن يكون شعب كمبوتشيا التعيس مازال محروما من حقه غير القابل للتصرف في أن يقرر مصيره بنفسه بسبب وجود قوات عسكرية اجنبية في بلاده . ومما يؤسف له ان تكون الجهود الرامية الى حل المشكلة بالوسائل العسكرية لا تزال مستمرة مما يولد التوتر في المنطقة على نطاق واسع . ولم يشرع بعد في الحوار المتمثل الذي تهي الحاجة اليه بشأن العناصر الأساسية للتسوية السياسية الشاملة ويرجع ذلك في المقام الاول الى الصعوبات الناجمة كما قال الامين العام عن "تسمية المشتركين الذين يمكن قبولهم بصورة متبادلة" . ويتضمن تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/40/759 المؤرخة ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ التي وزعت علينا

عرضا للجهود التي بذلها الامين العام من أجل ايجاد حل سلمي لهذا النزاع . ويشنسي وفد بلادي على الامين العام لجهوده المستمرة والدؤوبة لحمل الاطراف ، في اطار مساعيه الحميدة ، على البدء في هذا الحوار . ونود أن نعرب في هذا الصدد أيضا عن تقديرنا العميق للدور المهم الذي تقوم به اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وخاصة رئيسها الموقر ومقررها السفير ماريه من السنغال ومقررها السيد زابين من ماليزيا والممثل الخاص للامين العام السيد رفيع الدين أحمد .

إن وفد بلادي يشاطر الامين العام رايه بأنه "لا يمكن أن تحل مشاكل المنطقة بالوسائل العسكرية ، وإن طول أمد المواجهة لا يمكن إلا أن يخلق مزيدا من التوتر ، وزيادة مخاطر التصعيد" (A/40/759 ، الفقرة (٢) .

وقد أثبتت التطورات الاخيرة في المنطقة مرة أخرى مدى الحاح اعتماد تدابير ملمومة للبدء في عملية التفاوض . ويسعدنا أن نأخذ علما بالملاحظة المتفائلة التي ابداهها الامين العام في الفقرة ١٣ من تقريره بظهور قدر معقول من التقارب في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . ومن المنطلق نفسه ، توجه وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالنداء الى فييت نام في بيان مشترك صدر في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٥ للمشاركة في محادثات التقارب مع حكومة كمبوتشيا الديمقراطية بشأن العناصر الاساسية التالية لاجاد حل دائم لهذه المسألة وهي : أولا ، انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وثانيا انشاء لجنة للمراقبة والاشراف تتبع الامم المتحدة ، وثالثا المصالحة الوطنية ، وأخيرا ممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات تجرى تحت اشراف الامم المتحدة .

ومن المسلم به أن هذه العناصر هي التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي . وقد أعربت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية مؤخرا عن استعدادها للدخول في هذه المحادثات ، ونأمل في أن تستجيب كل الاطراف لهذه المبادئ بصورة ايجابية .

ويتعين علينا جميعا ، بمناسبة الذكرى الأربعين للأمم المتحدة ونحن نجدد تعهدنا بأن نتمسك مخلصين بمبادئ الميثاق ومقاصده ، أن نوكد من جديد اصرارنا على

السعي الى ايجاد حل سلمي وعادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية . ونحن من جانبنا
 بياسادة الرئيس ، منتعاون ، كما فعلنا في الماضي ، تعاوننا تماما في الجهود التي
 تبذلونها من أجل حل هذه المشكلة . ويحدونا أمل صادق في أن تتخذ هذه الجمعية
 العامة اجراء حاسما باعتماد مشروع القرار باقتراع واضح بالثقة في الطرائق
 المقترحة لايجاد تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية .

السيد غولوب (هوغوملافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الذكرى

الاربعين للامم المتحدة والبيانات التي ادلى بها في هذه القاعة رؤساء السدول أو
 الحكومات ووزراء الخارجية قد اعربت بوضوح عن القلق العالمي ازاء تدهور الحالة
 الدولية وبصفة خاصة فيما يتعلق بعدم وجود الحلول للازمات في العالم .

وتندرج الحالة في كمبوتشيا تماما في هذه الفئة . فقد دخل الاحتلال الاجنبي
 لكمبوتشيا عامه السابع . وكفاح شعب كمبوتشيا من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف في
 الاستقلال والسيادة والحرية والاختيار المستقل للتنمية دائر منذ سبع سنوات . وهي
 فترة طويلة للغاية لشعب يعاني من الظلم .

وان كفاحه لدليل آخر على أن استخدام القوة لا يمكن أن يمنع الشعوب من
 الكفاح من أجل حريتها وممارسة حقوقها المشروعة . فضلا عن ذلك ، ليس هناك ما
 يستقطب التأييد العالمي أكثر من كفاح شعب من أجل الاستقلال وتقرير المصير .

ويذكر استعداد هذا الشعب للنضال المجتمعي الدولي على الدوام بأنه يتعيّن
 تأمين الاحترام العميق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وأهم المبادئ في هذه الحالة
 هي عدم التدخل وعدم جواز استعمال القوة ضد دول مستقلة ذات سيادة . ونحن نعتقد أنه
 يجب احترام هذه المبادئ بغير تحفظ .

ولم تغرب هذه المبادئ والالتزامات عن بال بلدان عدم الانحياز عدد اعدادها
 للاعلان الذي قدمته الى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أربع سنوات بشأن عدم جواز
 التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول . وكان تصويت الدول التي آيدت
 اعتماد ذلك الاعلان اعرابا عن رغبتها في تأكيد عدم شرعية استخدام القوة أو التدخل
 في الشؤون الداخلية . وما زال هذا هو التزام يوغوسلافيا فيما يتعلق بجميع الازمات
 الناجمة عن حرمان الشعوب من حقها في الاستقلال وتقرير المصير .

وما من شك في أن الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء تتمسك بحق كل أمة في الحفاظ
 على استقلالها واختيار مسار تنميتها السياسية والاجتماعية بكل حرية ، وأن يظل حقها
 هذا مقدما . وحتى يمكن المحافظة على هذا الحق بفاعلية ، ينبغي الا تقبل النتائج
 التي تترتب على استخدام القوة أو التدخل ، والا يسمح مجتمع الأمم بأن يتحول الامر
 الواقع بمرور الوقت الى وضع مشروع .

فحق كل شعب في أن يقرر باستقلال تام نظامه السياسي وطريقة حياته هو أمر
 الحقوق . ولا يمكن تطبيق هذا الحق بشكل انتقائي أو على نحو يختلف باختلاف مناطق
 العالم ، ولا أن يتوقف تطبيقه على من ينتهك هذه المبادئ . ولا يمكن اعطاء أي ترخيص
 للقيام بما يسمى بالتدخل أو الهجوم الوقائي ، ولا يمكن تبرير ذلك بدعوى أن مرتكب
 هذا التدخل أو ذلك الهجوم ينتمي أو لا ينتمي الى هذه الكتلة أو تلك ، هذا التحالف
 أو ذاك .

ومن مآثر الأمم المتحدة في عامها الأربعين أنها وفرت دائما محفلا رُفعت فيه
 باستمرار أي محاولة لتبرير استخدام القوة والتدخل لاعتبارات ايديولوجية . وهذا
 يوفر كل الدعم لدور الأمم المتحدة في حل مشكلة كمبوتشيا .

واهتماما بمبادئ عدم الانحياز ، وميثاق الأمم المتحدة ، تؤيد يوغوسلافيا
 مشروع القرار المتعلق بالحالة في كمبوتشيا .

ان قرارات الأمم المتحدة والمقررات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني
 بكمبوتشيا ومؤتمر بلدان عدم الانحياز ، لا تزال تمثل الاطار لتسوية هذه الازمة . غير

أن هناك محاولات متكررة ترمي الى التقليل من فاعلية دور الامم المتحدة ومقررات هيئاتها المختلفة .

وفي الوقت ذاته ، يجرى تصوير الازمات ، بما في ذلك الازمة القائمة في جنوب شرقي آسيا ، على أن آشارها تنحصر في منطقة جغرافية محدودة . إلا أن ما يسمى بالتدخلات المحلية لا تعتبر أحداثا منعزلة لان لها آشارها المباشرة على الاوضاع العالمية . فهي تمثل أخطر تهديد مباشر للسلم والامن في العالم ، لانها انتهت الى للسيادة واعتداء على الاستقلال ، ولانها ترمي الى سلب الشعوب حقها في تقرير المصير . ومن هذا الجانب أيضا فان لكفاح شعب كمبوتشيا آشاره العالمية .

وهناك محاولات ترمي الى حل هذه المشاكل ، بما فيها مشكلة كمبوتشيا ، في دوائر محدودة تقتصر على الدول الكبرى وعلى من يحتلون وضا متميزا في مراكز القوى ، ومهما كان مرمى هذه المحاولات ، يظل العامل الحاسم للتوصل الى حل هو شعب كمبوتشيا وكفاحه وشجاعته وتصميمه وحكومته التي يمثلها الامير نوردوم سيهانوك في الجمعية العامة . وبدون ذلك ، ستكون الحلول قصيرة الاجل خالية من العدل قاصرة عن الوفاء بحاجتنا الى عالم أكثر عدلا وامننا لنا جميعا .

ولا جدال في أنه لن يتسنى التوصل الى أي حل في كمبوتشيا إلا عن طريق انسحاب القوات الاجنبية والقضاء التام على التدخل الخارجي . ويتطلب اقرار السلم والامن الدائمين في منطقة جنوب شرقي آسيا ، أن تقوم كمبوتشيا مستقلة غير منحازة ، بمنأى عن التدخلات والضغط الخارجية ، وأن يتمكن شعبها من أن يختار بحرية وبطريقة ديمقراطية مستقبله واسلوب حياته . هذا هو السبيل الوحيد لكي يتحقق السلم والامن والاستقلال والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

السيد كاسمري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا

العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، نشهد مرة اخرى استمرار المشكلة الكمبوتشية . وفي هذا العام أيضا ، والدول الاعضاء في هذه المنظمة تجدد التزامها باحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة والالتزام بها ، نشهد

للعام السابع على التوالي قوات الاحتلال في كمبوتشيا وهي تواصل انتهاك الالتزامات التي يفرضها الميثاق وفضلا عن ذلك ، فقد شهد هذا العام أيضا تلك الهجمات الفيتنامية الضارية على مخيمات اللاجئين على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، والتي أرغمت ربع مليون كمبوتشي آخر الى الفرار من وطنهم سعيا وراء الملاذ المؤقت في تايلند . وعلاوة على ذلك شهد هذا العام سلسلة من أعمال العدوان السافر ضد مملكة تايلند من جانب القوات الفيتنامية . ومن ثم كان عاما حافلا بالأحداث في جنوب شرقي آسيا .

وتنص الفقرة التي تقتضى كثيرا من ديباجة الميثاق على : "أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف" .

إن شعب كمبوتشيا يواجه ويلات حرب ضارية تهدد بالقضاء على هويته الوطنية وعلى بقاءه . انها حرب وحشية في أهدافها وفي الوسائل التي يستخدمها المعتدى لحرمان شعب كمبوتشيا من أسباب وجوده وحضارته العريقة . إن الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص على :

"يتمنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" .

وبالنسبة لشعب كمبوتشيا ، لا توفر هذه المادة ملاذا آمنا ، لان المعتدى لم يقتصر على انتهاك هذه المادة نما وروحا فحسب ، بل ورفض جهود الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام الميثاق .

وبالنسبة لشعب كمبوتشيا ، فان آماله معلقة على هذه الهيئة الموقرة لممارسة كل ضغط ممكن على فييت نام ، ولكي تضمن الهيئة قبول التزامات الميثاق من جانب الدول الاعضاء جميعا بلا استثناء . وهذا الامل هو الذي يبقي على التطلعات المشروعة لشعب كمبوتشيا التعيس في ان يكون حرا ومستقلا ، وان يسير مرة اخرى على طريق الحياد وعدم الانحياز . وهذا الامل يمنحه الشجاعة في مواجهة مصاب هائلة ، وفي مواجهة عاصفة اكتست دياره . انه الامل الذي يعتمد عليه من اجل استعادة السلم والهدوء والوثام في كل الدول الواقعة في منطقة جنوب شرقي آسيا . وهو الامل في انه متى تم تحقيق السلم ، سيمود أكثر من مليون كمبوتشي الى ديارهم للمساعدة في تعمير بلدهم والعيش في وثام مع جيرانهم جميعا .

فمن الضروري إذن الأ تخييب الجمعية العامة امل شعب كمبوتشيا في هذا الصدد . والواقع ان هذه الجمعية العامة لم تخييب امله خلال السنوات الست الماضية . ولعلني اتذكر القرارات السابقة التي اعتمدت في هذه القاعة وهي تطالب في جملة أمور بانسحاب كل القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، والحفاظ على استقلالها وسيادتها ولامتها الاقليمية ، وحق شعب كمبوتشيا في ان يحدد مصيره بنفسه ، والتزام الدول جميعا بعدم التدخل بجميع صوره في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . واذكر أيضا انعقاد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا تحت اشراف الامم المتحدة واعتماد اعلان يتوافق الآراء يشكل اطارا معقولا للتسوية السلمية لمشكلة كمبوتشيا .

واذكر أيضا مع الامل والشعور بخيبة الامل مقاطعة فييت نام واصدقائها وحلفائها للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ورغم ذلك ، يعبر هذا الاعلان عن الامل في ان :

"تشارك فييت نام في عملية التفاوض التي يمكن ان تؤدي الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا ، ولإعادة السلم والاستقرار الى منطقة جنوب شرقي آسيا . ومن شأن ذلك ان يمكن بلدان المنطقة جميعا من ان تكرر انفسها المهمة التنموية

الاقتصادية والاجتماعية ، والقيام بعمليات لبناء الثقة والنهوض بالتعاون الاقليمي في كل مجالات العمل ، بادئة بذلك عصرا جديدا من السلم والاتفاق والمودة في جنوب شرقي آسيا " (A/CONF.109/5 ، الفقرة ١٥)

هل يبدو ذلك غير معقول عندما يقرأ المرء هذا الاعلان اليوم بعد اعتماده بأربع سنوات . واني اوصيكم جميعا ان تعودوا الى قراءته ان لم تكونوا قد فعلتم ذلك . فهو بغير شك نهج معقول ومتأن ازاء حل المشكلة . غير انه يمكن للمرء ان يرى لماذا رفضت فييت نام هذا الاعلان .

اولا ، لقد اعرب المؤتمر عن قلقه ازاء الحالة في كمبوتشيا التي تعد انتهاكا لمبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وسمتها الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم جواز التهديد باستعمال القوة او استخدامها في العلاقات الدولية . ويمكن للمرء ان يفهم لماذا لا تستطيع فييت نام ان تقبل ذلك .

لقد اعرب المؤتمر أيضا عن اسفه لاستمرار التدخل العسكري الاجنبي في كمبوتشيا ، ولأن القوات الاجنبية لم تنسحب منها جاعلة من المستحيل على شعب كمبوتشيا ان يعبر عن ارادته في اجراء انتخابات حرة . ويمكن للمرء ان يفهم لماذا لا نستطيع فييت نام ان تقبل ذلك .

وقد أكد المؤتمر ان كمبوتشيا ، شأنها شأن البلدان الاخرى ، لها الحق في ان تكون مستقلة وذات سيادة ، متحررة من أي تهديد خارجي بالعدوان المسلح ، حرة في ان تواصل تنميتها الخاصة والعمل من أجل حياة أفضل لشعبها في بيئة من السلم والاستقرار والاحترام الكامل لحقوق الانسان . ويمكن للمرء ان تفهم لماذا لا تستطيع فييت نام ان تقبل ذلك .

وفيما يتعلق بالعملية المقترحة للتوصل الى تسوية ميسامية شاملة لمشكلة كمبوتشيا ، دعا المؤتمر الى اجراء مفاوضات بشأن وقف لاطلاق النار ، وانسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا تحت اشراف الأمم المتحدة واجراءات تحقق تقوم بها ، فضلا عن

ترتيبات لضمان منع الكمبوتشيين المسلّحين من عرقلة سير الانتخابات ، وأن يحترموا نتيجة هذه الانتخابات . وأن تشمل عملية نزع السلاح المتوخاة كل المجموعات في كمبوتشيا . فهل في ذلك شيء غير معقول ؟ .

لقد اعترف المؤتمر أيضا بمشاكل الأمن المشروعة لجميع الدول في المنطقة ، وبالتالي اعتبر أن من الأساسي بالنسبة لكمبوتشيا أن تبقى غير منحازة ومحايدة حتى لا تكون تهديدا لجيرانها . فهل هذا غير معقول ؟ .

كما أن المؤتمر دعا الاعضاء الخيمة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكل الدول في جنوب شرقي آسيا وكل الدول الأخرى المعنية إلى إعلان أنها ستحترم بكل طريقة ممكنة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم احتيازها وحيادها ، والاعتراف بحدودها وحرمة هذه الحدود . لماذا إذن نجد أن فييت نام وأصدقائها وحلفاءها من الدول التي تشعر بالقلق إزاء هذه المشكلة ترفض ذلك ؟ هذه الدول مطالبة بالأ تدخل كمبوتشيا في أي تحالف عسكرية أو اتفاق آخر يتناقض مع ما سبق قوله . هل يتهدد ذلك العلاقة الخاصة التي أعلنتها هانوي فيما يسمى بالتضامن النضالي مع صنائعها في فنوم بنه ؟ هل هذا هو السبب في أن فييت نام رفضت ذلك ؟

ويمكنني أن أوامل الحديث على هذا النحو ، ولكن لا بدّ أنه أصبح جليا للجميع أن فييت نام ترفض أي دور للأمم المتحدة إزاء الموقف في كمبوتشيا ، لأن مثل هذا الدور يستند إلى المبادئ التي انتهكتها فييت نام منذ البداية .

ويمدق ذلك أيضا على رفض فييت نام المستمر لأي جهد تقوم به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بغية الوصول بمشكلة كمبوتشيا إلى مائدة المفاوضات . والاقتراح الأخير الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والذي أعلن في الاجتماع الوزاري للرابطة في كوالا لامبور في تموز/يوليه من هذا العام ، قد طالب فييت نام بأن تدخل في محادثات غير مباشرة مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بغية مناقشة العناصر الأساسية لتسوية شاملة دائمة للمشكلة الكمبوتشية . وقد استند هذا الاقتراح إلى حقيقة أن فييت نام هي المعتدية وكمبوتشيا هي الضحية ، ويجب أن يلتقي الجانبان لأن

لهما اهتماما مباشرا بالصراع . ومع الاسف ، فان الاقتراح الذي حظي بتأييد كامل من جانب الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية لم يجد استجابة من فييت نام . ومن ناحية أخرى ، فان موقف فييت نام من كمبوتشيا بقي في جوهره بلا تغيير ، ويمكن تلخيصه على النحو التالي : أولا ، لا بد من وضع حد للتهديد الصيني . ثانيا ، لا بد من القضاء على زمرة بول بوت . ثالثا ، ان نظام هونغ سامرين / هن من هو الحكم الشرعي الوحيد في كمبوتشيا ، كما تأكد فيما سُمي بالانتخابات العامة التي جرت في اول ايار/مايو ١٩٨١ .

ولقد أكد ما يسمى بدول الهند الصينية الثلاث في بيانات مختلفة ذلك الموقف مرارا وتكرارا . وفي الآونة الاخيرة عرضت فييت نام ان تسحب من جانبها وحدها كل قواتها من كمبوتشيا في موعد غايته ١٩٩٠ . غير انها اشترطت لذلك الا يسمى الآخرون " الى انتهاز فرمة هذا الانسحاب لتقويض دعائم الامن والسلم في كمبوتشيا " . فضلا عن ذلك ، أعلنت فييت نام في بيان فنوم بنه الصادر بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، أنه ينبغي اجراء انتخابات عامة في أعقاب انسحاب " القوات الطوعية الفيتنامية " . وحتى اذا لم يحدث " انتهاز لفرمة " هذا الانسحاب الكامل ، على حد تعبير فييت نام ، فهي لا تتصور اجراء أية انتخابات إلا بعد ١٩٩٠ ، أي بعد ١٢ سنة من غزو فييت نام لكمبوتشيا .

وان اصرار فييت نام على القضاء على زمرة بول بوت يثبت شيئين . أولا ، انه رغم وجود ١٨٠ ٠٠٠ فرد من القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، فقد عجزت فييت نام عن القضاء على ما يسمى بزمرة بول بوت . ثانيا ، وهذا سبب اضافي لرفض فييت نام الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، والذي يعلن على نحو مبدي ان "لجميع افراد الشعب الكمبوتشي الحق في المشاركة في الانتخابات". (A/CONF.109/5 ، المرفق ، الفقرة ١٠(د) .)

وهناك ايضا مظاهر اخرى لعدم استعداد فييت نام للتخلي عن مخطط الغزو والسيطرة . أولا ، تضي فييت نام في خطتها الخاصة بغتمة كمبوتشيا ، وهي تفعل ذلك بانشاء مستوطنات في الاجزاء المحتلة من كمبوتشيا وبممارسة السيطرة على الحكومة الكمبوتشية على جميع المستويات .

وقد اقتبس السيد وليام برانيفين في مقاله المنشور بجريدة "واشنطن بوست" بتاريخ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ تصريحاً ادلى به احد مسؤولي وكالة اغاثة غربية كان قد قضى بضع سنوات في بنوم بنه وذلك عقب عودته من رحلة قام بها مؤخرا ، قال فيه انه ذهل لكثرة عدد المستوطنين الفيتناميين الجدد الذين رأهم . ونسب الى هذا المسؤول قوله ايضا إن تجارة المنتجات الزراعية انتقلت من ايدي الكمبوتشين الى ايدي الفيتناميين .

كذلك فان السيد ال منتولي في مقاله المنشور في مجلة "انمايت" الملحقة بمحيفة "واشنطن تايمز" بتاريخ ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ نسب الى الدكتور سو سارين الذي كان حتى عهد قريب مديرا بمستشفى الصداقة السوفياتية ، وهي اكبر مستشفى في بنوم بنه انه قال :

" في كل مؤسسة ومكتب اداري ، في كل مقاطعة ومركز وقرية ، توجد نفس المشكلة ، وهي وجود مواطن من شعب الخمير اي "مواطن كمبودي" يطلق عليه وصف القائد ، ولكن يتعيّن عليه ان يتبع ما يأمره به مساعده الفيتنامي . وفي هذه المستشفى التي كان بها ٣٣ طبيبا من اطباء الخمير ذوي الخبرة ، يخضع كل

قرار طبي وكل وصفة طبية وكل عملية جراحية لاشراف ورقابة اثنين من مزار
 الاخصائيين الفيتناميين الذين لا تتوافر لهم الخبرة . ولو اختلف احد اطباء
 الخمير مع القرار الفيتنامي وحاول مساعدة مريض ، فانه يوصم بأنه ليس
 مديقا لفيت نام ، وتعرض وظيفته للخطر " .
 ومن المظاهر الاخرى لعدم استعداد فيت نام اللجوء الى حل سياسي للصراع
 الكمبوتشي الهجوم السنوي الذي تشنه في موسم الجفاف ، وقد شهد موسم الجفاف الاخير
 اكبر عملية عسكرية قامت بها القوات الفيتنامية خلال السنوات الست الماضية ضد
 القوات الوطنية لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية . وبالرغم من ضخامة الهجوم
 العسكري الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الفيتنامية ، فان قوات الحكومة الائتلافية
 لكمبوتشيا الديمقراطية ظلت متماسكة ، مبدية روحا معنوية عالية وتصميما على
 مواصلة النضال ضد قوات الاحتلال الاجنبية المتوغلة في داخل كمبوتشيا .
 وعلاوة على ذلك ، لجأت فيت نام مؤخرا الى شن حملة تخويف ضد تايلند .
 وبالنسبة لهذا الموضوع ، فان وفد بلدي احاط الجمعية العامة ومجلس الامن اولا بأول
 بالاحداث الصارخة في هذا الصدد . ومن الامثلة الاخيرة على ذلك ، الحادث الذي وقع يوم
 ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، بعد يومين من صدور ما سمي ببيان بنوم بنه المشار اليه سلفا ،
 وذلك عند خلونغ ياي ، وهي مجتمع محلي يضم ٢٠ ٠٠٠ شخص يقومون باعمال الزراعة وميد
 الاسماك في تايلند ، ويبعد بمسافة كيلومتر تقريبا من قمة جبل على حدود كمبوتشيا .
 ولا يوجد في ذلك المكان أية مخيمات للاجئين ، كما انه لم يكن هناك أي قتال بين
 الفيتناميين والمقاومة الكمبوتشية عندما بدأ الفيتناميون قصفهم المدينة من
 مواقعهم على تلك القمة . لقد اشارت سيدة تدعى تيام قاسم يبلغ عمرها ٦٢ عاما من
 الناجين من هذا الهجوم الى ما حدث في مقابلة صحفية لها مع السيد ال سانتولسي
 مندوب صحيفة "واشنطن تايمز" ، فقالت :

"في الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد ، كانت أسرتي تشاهد برنامجا
 موسيقيا على التلفزيون ، عندما سمعنا فجأة صوت انفجار عنيف ، وانهار

المنزل من حولنا ، وتبعثر حطام الاشياء كله . وجلسنا هناك نرتعد ، وكانت اذناي تتألمان من المخب ، وفي هذا الانفجار مُزقت حفيدتي إربا إربا ، وتناثرت اثناء جسدها وجمجمتها في كل مكان . وقد جريت في محاولة للحصول على عون ، ولكن لم يكن هناك ما استطيع أن افعله . لقد كان عمر حفيدتي ١٢ عاما . وكانت على قدر كبير من الجمال . ولكن لم يتيسر التعرف على اثنائها . ومازلنا نعيش في خوف" .

من الواضح اذن للجميع أن الموقف الغيبتنامي من مشكلة كمبوتشيا مازال متسما بالتشدد ، في تحد متعجرف لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . ومن ثم واصلت فييت نام وضع العراقيل على طريق الحوار الجاد والحقيقي بينها وبين غيرها من البلدان المعنية في جنوب شرقي آسيا .

وفي بداية هذه المناقشة ، قدم سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية اقتراحا من ثلاث نقاط ليعرض على فييت نام ، وهو جدير بالاهتمام ليس فقط بسبب ما انطوى عليه من كرم ، بل أيضا لأنه في تعميمه الجاد يستهدف ضمان المصالح المشروعة لفيت نام بالتعاون مع كمبوتشيا . وأود أن أكرر هذا الاقتراح ذي النقاط الثلاث فيما يلي :

أولا ، تتعهد الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية رسميا بالالتزام آية أعمال انتقامية تجاه المتعاونين المحليين مع الغيبتناميين ، وأن تمكنهم من التمتع بغير عائق بكل الحقوق المعطاة لأعضاء مجتمعنا الوطني .

ثانيا ، بروح التوفيق والوحدة ، سوف نعطي مراكز محترمة في حكومتنا الوطنية للأعضاء المؤهلين من مجموعة هنع سمريين - هن من .

ثالثا ، نحن على امتداد لان نوقع مع حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية معاهدة سلام وعدم اعتداء وصدقة وتعاون تقني وثقافي واقتصادي .

وهذا الاقتراح هو اقتراح معقول . وهل يمكن لأحد أن ينكر ذلك ؟ وهل مستقبله

فييت نام ؟ وإذا لم تقبله فما هو سبب عدم قبولها له ؟

ربما لن نعرف مطلقا الاجابة على هذه الامثلة التي اشرت بها خلال هذه المناقشة ، ويرجع ذلك جزئيا لان فييت نام رفضت مع الالف المشاركة في المناقشة بشأن هذا البند . هل هناك سبب يدعو فييت نام لان تستمر في ازدهارها لجهود المجتمع الدولي الرامية الى التوصل الى حل سلمي للمشكلة الكمبوتشية ؟ هل هناك ما يدعو فييت نام لان تواصل اللجوء الى الحل العسكري على امل ان تتغلب سيامتها العسكرية على المطالب المشروعة لشعب كمبوتشيا وعلى ارادة المجتمع الدولي ؟ هل هناك ما يدعو لان تستمر فييت نام في عزل نفسها عن تجمع الدول المحبة للسلام ؟ ان تايلند تود ، من جانبها ، ان ترى فييت نام قد استردت مكانها الملائم واستعادت وضعها الدولي .

ويشعر وفد بلدي بالامتنان العميق لما يبديه الامين العام من اهتمام نشط ومستمر في البحث عن السبل التي تؤدي الى التوصل الى حل سلمي للمشكلة الكمبوتشية . ومعيا وراء تحقيق هذا الهدف النبيل ، قام الامين العام برحلة الى جنوب شرقي آسيا في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٥ .

وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يعرب أيضا عن تقديره العميق للجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا تحت الرثامة القديرة للسفير ماسامبا ساري من السنغال ، على الجهود البثاءة التي بذلتها اللجنة من أجل التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . ويود وفدي أيضا أن يعرب عن شكره العميق للسفير ويلباد بار من النمسا ، الذي سترك منصبه قريبا كرئيس للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ليتولى منصب الامين العام لمنظمة السياحة العالمية . وسوف تذكر الشعوب المحبة للسلام في جنوب شرقي آسيا ما اتمف به السفير من التزام صادق بالتوصل الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا واهتمامه بصورة متفانية بالعمل من أجل الحفاظ على التراث لحضارة كمبوديا وثقافتها .

لقد ذكر الامين العام في تقريره عن الحالة في كمبوتشيا ما يلي :

"ان التوتر الخطير والاعمال الحربية التي وقعت على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية قبل زيارتي ، والتي استمرت طوال فصل الجفاف ، قد حالت دون إحراز أى تقدم عاجل نحو تحقيق هذا الهدف" . (A/40/759 ، الفقرة ٩)

ولذلك نأمل أن تتوقف فييت نام عن القيام بأى هجمات لانسانية ضد مخيمات الكمبوتشيين والتي لا تضم إلا مدنيين كمبوتشيين يقيمون الآن داخل تايلند ، ويمكن أن يتحقق من ذلك أى موظف تابع لووكالة دولية . وعلاوة على ذلك ، تطالب تايلند فييت نام بأن تمتنع عن أى انتهاك آخر لسلامتها الاقليمية وسيادتها مستخدمة اراضي كمبوتشيا كنقطة انطلاق للغارات العسكرية وقصف القرى التايلندية . ويناشد وفدي أيضا فييت نام أن توقف ممارستها لاستخدام العمالة المسخرة التي تضم مدنيين كمبوتشيين يجبرون على أن يتركوا قراهم وحقول الارز ، لكي يقوموا باعمال انشائية في المناطق العسكرية حيث تتعرض حياتهم للخطر نتيجة للاعمال العسكرية بالاضافة الى ويلات الملاريا .

وإذا كفت فييت نام عن كل هذه الاعمال اللانسانية وغير المشروعة - ولست أرى ما يحول دون قيام فييت نام بذلك قبل عام ١٩٩٠ بفترة طويلة - يمكن عندئذ أن تتوفر

لدينا شواهد على استعداد فييت نام لتغيير أسلوبها . أما إذا استمرت فييت نام على السير في طريقها الحالي ، فمن المؤكد أن عزلتها ستزيد ، ليس فقط عن المجتمع الدولي بل أيضا عن الشعب الذي ترغب أن تقيم معه "علاقة خاصة" وهو شعب كمبوتشيا نفسه . عندئذ يمكن أن نتصور أن فييت نام لن تحب قواتها من كمبوتشيا حتى بعد عام ١٩٩٠ . وكلما طال أمر التأجيل زادت آلام من يمرون بالتجربة ولكل من يعينهم الأمر . ولهذا لابد للجمعية العامة من أن تضاعف جهودها للتوصل الى حل عادل لمشكلة كمبوتشيا ، وكلما كان ذلك عاجلا كان أفضل . وفي هذا المنعطف ، أمامنا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.4 و Corr.1 عن الحالة في كمبوتشيا ، الذي قدمه بمسورة بليفة الممثل الدائم للفلبين ، والذي شاركت في تقديمه ٥٨ دولة من الدول الاعضاء . ويحث وفدي هذه الجمعية على تأييد مشروع القرار هذا تأييدا مدويا .

السيد والترز(الولايات المتحدة الامريكية)(ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد احتلغت الامم المتحدة في الشهر المنصرم توا بعينها الاربعين . كما ان هذا العام يوافق العيد الاربعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية . وقد برز من مذبحة الحرب العالمية درس تعلمناه عن طريق المعاناة ، وهو ان عدوان امة ضد اخرى ، حتى لو كانت اصغر امة ، يؤدي الى تقويض أمن كل الدول . وعند انشاء الامم المتحدة كان العالم يسعى للاستفادة بهذا الدرس لمنع العدوان في المستقبل عن طريق ضمان استقلال وسيادة كل امة وسلامتها الاقليمية . وذلك درس لا يجوز ان ننساه مطلقا . وقد جاء في ميثاق الامم المتحدة :

"نحن شعوب الامم المتحدة وقد آلينا على انفسنا ان نخذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزاننا يعجز عنها الوصف" .

لقد انضمت جمهورية فييت نام الاشتراكية الى الامم المتحدة في عام ١٩٧٧ . وهي بذلك ، قبلت هذا الاعلان والالتزام بعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاية دولة . قد تعتمد الدول الكبرى على قوتها الذاتية لضمان أمنها ، ولكن بالنسبة لاغلبية الامم فان الالتزام المشترك بمعارضة

العدوان المنصوم عليه في ميشاق الأمم المتحدة يمثل عاملا هاما في أمنها القومي .
وتمثل تلك المُثل والالتزامات ضمير العالم ، وتمثل أملنا في عالم متحرر من العدوان
وخطر الحرب . كما انها تُذكّرنا بويلات الحرب التي نهدف الى الحيلولة دون اندلاعها .
وأخى أن تضعف ذاكرتنا ، وأن تضع سدئ تلك الدروس التي تعلمناها عن طريق
المعاناة المريرة منذ أربعين عاما . لقد انتظر قادة فييت نام سنة واحدة بعد
الانضمام لميشاق هذه المنظمة قبل غزوم لجارتهم كمبوديا . وقد أقامت فييت نام الآن
في بنوم بنه نظاما عميلا من صنعها . وهي بذلك عزلت نفسها عن التطلعات السلمية
للأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي .

واليوم ، يواجه شعب كمبوديا احتمال الابادة الثقافية واندثار شخصيته
الوطنية على أيدي جارتهم القوية . وفي ظل ضعف هذا الشعب ويأمله فانه يتطلع الى
المجتمع العالمي والى الأمم المتحدة . وفي البيان الذى ألقاه الامير سامديش نوردوم
سيهانوك منذ شهر مضى في هذه القاعة أشار الى الأمم المتحدة باعتبارها :

"تشكل لشعب الخمير - أتعى الشعوب قاطبة - آخر فرصة للنجاة في خضم

هذا المحيط الزاخر بالمعاناة والاذلال الذى تتقاذفه أمواجه منذ سنوات " .

(A/40/PV.8 ، ص ٧)

وقد عبرت الجمعية العامة عن ذلك الخمير ست مرات في ست سنوات ، ودعت
فييت نام الى سحب قواتها غير المشروعة واعادة حق شعب الخمير في أن يحدد مصيره
بنفسه في ظل حكومة يختارها بحرية دون تدخل خارجي . والاصوات المديدة التي أيدت
نداء الجمعية العامة بانسحاب القوات الاجنبية هي انعكاس لاهتمام الأغلبية العظمى من
أمم العالم بتلك المسألة المستمرة في كمبوديا . وفي مواجهة ذلك تواصل فييت نام ،
بمساعدة وتحريض اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، احتلالها غير المشروع
لكمبوديا وتزدري ارادة المجتمع الدولي . وقد أصبح من الضروري أكثر من أى وقت مضى
أن يستمر المجتمع الدولي في التعبير بقوة عن رأيه في قضية كمبوديا ، كما سنفعل
عندما ننظر في مشروع القرار المطروح علينا .

و داخل كمبوديا اليوم يستمر قمع شعب الخمير بلا هوادة . ولفي حكم
المستشاريين الفيتناميين حق الكمبوديين في تقرير المصير . وتصدر كل القرارات
الهامة عن طريق المواليين للمستشاريين ، و اى مسؤول كمبودى يعبر عن معارضته لتلك
القرارات يتعرض للسجن . وتدعي فييت نام ان هناك "علاقة خاصة" بين البلدان الثلاثة
التي كانت تشكل سابقا الهند الصينية الفرنسية . ويتعرض شعب الخمير للسجن لانكاره
تلك العلاقة الخاصة او "التضامن بين دول الهند الصينية" . وتدرس الان اللفة
الفيتنامية وكذلك تاريخ فييت نام في المدارس الكمبودية . وذكر مسؤول سابق في
النظام العميل لفييت نام ان السلطات الفيتنامية لم تصرح بتدريس نم من التاريخ
الكمبودى لانه لم يرد به ما يؤيد التضامن الجديد .

(السيد والترز ، الولايات
المتحدة الامريكية)

ومن الواضح ان النظام الذي اقامته بنوم بنه في هانوى لا يمثل الشعب الكمبودى ، وادعاءات هانوى بانه يمثلها رفضها شعب كمبوديا وجيرانه . وقد رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحسم ادعاء عميل فييت نام حق الجلوس في مقعد كمبوديا ، حتى ان فييت نام نفسها لم تر في السنوات الاخيرة ان تحاول ذلك . ونظام بنوم بنه لا يستند في بقاءه في السلطة الا على قوة عشر فرق فييتنامية ، و"استقلاله" ليس أكثر من ستار مكشوف لاستعمار فييت نام واستغلالها لكمبوديا .

وفييت نام - اذ لا تكتفي بالسيطرة على حكومة كمبوديا - تسعى الآن الى اعادة تشكيل البلد على صورتها . ولتعزيز هذه العملية ، سمحت لمئات الآلاف من الفيتناميين بالاستيطان في كمبوديا ، فاستولوا على مزارع غنية ، وسيطروا على صيد الاسماك في بحيرة كمبوديا الكبيرة ، بحيرة "تونلي ساب" . وأصبح المنتظر من شعب الخمير ان يطعم هؤلاء القادمين الجدد ويساعدهم على استعمار كمبوديا . ورغم الاحوال الاقتصادية المتأزمة في كمبوديا يمدد الارز والاسماك الى فييت نام أو يستولى عليهما لاطعام جيش الاحتلال التابع لهانوى . وتجنّد فييت نام أيضا عشرات الآلاف من المدنيين الكمبوديين للعمل الاجبارى في المشاريع العسكرية في مناطق نائية بالقرب من الحدود بين تايلند وكمبوديا . ويستخدم هؤلاء المدنيون في تطهير حقول الالفام وانشاء القواعد والمنشآت الدفاعية للقوات الفيتنامية . وقد وردت أخبار بقتل وتشويه الكثيرين منهم بسبب القتال وانفجار الالفام . كما تعرضت آلاف أخرى منهم لانواع خطيرة من الملاريا التي انتشرت الى مناطق في كمبوديا كانت فيما مضى خالية من الملاريا .

وقد اذاعت لجنة القانونيين من أجل حقوق الانسان أن هناك "انتهاكات صارخة ترتكب ضد حقوق الانسان ، بما في ذلك القتل التعسفي والتعذيب الوحشي والاحتجاز لاجل غير مسمى في ظروف مهينة ، مما يؤدي أحيانا الى الموت" . ويذكر التقرير أيضا أن "المستشارين الفيتناميين يقومون بأعمال التعذيب أو يشرفون عليها . وأن مئات الكمبوديين يمتقلون دون اتهام أو محاكمة رسمية لمجرد الاثتباء في تأييدهم للمقاومة . وهم - شأن اعداد متزايدة من الكمبوديين - يعارضون وجود فييت نام المستمر في بلدهم .

وكان من أثر اضهاد فييت نام المتزايد للشعب الكمبودي أن زاد التأييد الذي تلقاه المنظمات الوطنية بقيادة صاحب السمو الملكي الامير نورودوم سيهانوك ورئيس الوزراء السابق معادة السيد صون مان . وتدعي فييت نام انها باقية في كمبوديا للحيلولة دون عودة الخمير الحمر . وهذا الادعاء يخفي قصد هانوى الحقيقي ، وهو أن تعرض على العالم اختيارا زائفا بين تأييد نظامها العميل أو الخمير الحمر ، مع تجاهل القوى الديمقراطية التي تسعى الى تمكين الشعب الكمبودي من أن يحكم نفسه .

ان القوة المتنامية للمقاومة المناهضة لفييت نام والتأييد الذي تلقاه من شعب كمبوديا يدلان على عدم رغبة شعب الخمير في قبول نظام يقوم على أمنة رماح جيش أجنبي . والولايات المتحدة ترحب بوجود الامير سيهانوك وصون مان في هذه المناقشة . فهما والمنظمات التي يقودانها تجسد حقيقي لقومية الخمير ولامال الكمبوديين في مستقبل لا يسيطر عليه الخمير أو الفيتناميون .

ويجب أن تكون هانوى قد أدركت أن العالم لن يقبل عدوانها على كمبوديا وأن شعب الخمير لن يقبل الاستعمار الفيتنامي . تحاول فييت نام أن تقنع العالم بانها تريد تسوية سلمية حقيقية في كمبوديا ، وبأن تقدما صوب هذا الحل قد أحرز . وكم تتمنى الولايات المتحدة وبقية العالم أن تصدق الادعاءات الفيتنامية بالنوايا السلمية . الا أن التاريخ يدحض ادعاء فييت نام بأن لديها نوايا سلمية .

ولو صدق استعداد فييت نام للتفاوض بشأن التسوية السلمية في كمبوديا ، لكان تطورا يستحق الترحيب ، وخاصة من جانب شعب كمبوديا . وقد اعلنت فييت نام في آب/أغسطس أن قواتها سوف تنسحب من كمبوديا بحلول عام ١٩٩٠ ، وربما قبل ذلك اذا كانت هناك تسوية سياسية . الا أن هذا الاعلان لا يمثل اعترافا من فييت نام بالحاجة الى تسوية ، وانما يمثل تقديرا فييتناميا بأن جيشها يمكنه أن يفرض حلا عسكريا على كمبوديا في خلال خمس سنوات . ان فكرة هانوى عن التسوية السلمية لاتزال هي أن تخفي المشروعية على النظام العميل وتؤمن ذلك النظام من تهديد المقاومة الكمبودية والشعب الكمبودي .

ومثل هذه "الحملات السلمية" الفيتنامية ليست جديدة على هذه الهيئة . فمنذ عام تكلم وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية في الجمعية العامة بالنيابة عن حكومته وادعى أنه يلاحظ توافقا متزايدا في الآراء من أجل التوصل الى حل سياسي في كمبوديا ، واعترافا من قبل الآخرين بنوايا فييت نام السلمية ، وانكر وجود قوات المقاومة وقال انها لا أهمية لها ، ودعا الى تموية سياسية تقوم على انتخابات وعلى "أنشطة لصون السلم" . ولكن ما أن عاد وزير الخارجية الى هانوي ، حتى بدأ الجيش الفيتنامي في كمبوديا أكثر هجوما بعد غزوه الأصلي منذ سبع سنوات . ونقل فرقتين من فييت نام للمساعدة في هذا الهجوم . كما أن المخيمات المدنية والقواعد العسكرية تعرضت للقصف العشوائي من جانب القوات الفيتنامية ، ثم أغارت عليها قوات المشاة المدعومة بالدبابات .

ونتيجة لهذا الهجوم ، اضطر ٢٢٥ ألفا من المدنيين الخمير الى ترك ممتلكاتهم القليلة والى الفرار عبر الحدود . ولا يزال تقديم المساعدة لهم مسؤولية دولية . وقد قامت تايلند بدور نبيل في هذا الصدد . ومتواصل الولايات المتحدة دعمها لهذا البرنامج ولجهود الدكتور تاسورو كونوغي ممثل الامين العام الخاص المعني بتقديم المساعدة الانسانية للشعب الكمبوتشي ، وأن العاملين في مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الطوعية المختلفة ، يستحقون احترامنا ودعمنا المستمر لعملهم الدائب في تقديم الطعام الطارئ والرعاية الطبية للشعب الكمبودي المشرد ، وذلك في ظل ظروف خطيرة في معظم الاحيان بسبب الهجمات التي يشنها الفيتناميون . وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لحكومة تايلند الملكية لتقديمها المساعدة لشعب خمير وخاصة أثناء القتال .

ومع هذا ، لا يكفي أن يقوم المجتمع الدولي بمجرد رعاية ضحايا عدوان هانوي على شعب الخمير . وانما على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لايجاد حل لمشكلة كمبوديا ، ولإعادة سيطرة شعب كمبوديا على مصيره . لقد حدد المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٨١ العناصر الرئيسية للتموية

وهي : أولا ، وقد اطلاق النار وانحاز جميع القوات الاجنبية في اقصر وقت ممكن تحسب
اشراف قوة لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة أو تحلق من فريق مراقبة تابع لها ؛
ثانيا ، وضع ترتيبات لضمان عدم عرقلة الطوائف المسلحة لاجراء انتخابات حرة واحترام
نتائج هذه الانتخابات ؛ ثالثا ، اتخاذ تدابير مناسبة لحفظ القانون والنظام لحين
انشاء حكومة جديدة ؛ رابعا ، اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة .
ولاتزال هذه هي المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها أي حل دائم . والسدول
الاعضاء في رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا تستحق الخناء لجهودها الدائبة من أجل
التوصل الى حل . فمئذ ١٩٨١ ، قدمت هذه البلدان مقترحات عديدة تستهدف التوصل الى
تسوية تحترم الشواغل الامنية المشروعة لميبت نام . واهم هذه المقترحات "النداء من
أجل استقلال كمبوديا" الصادر في عام ١٩٨٢ . ولسوء الحظ ، لم تستجب هانوى لهسذه
المقترحات المعقولة .

وفي الاجتماع الوزاري المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، دعا وزراء خارجية رابطة امم وشعوب جنوب شرقي آسيا الى اجراء محادثات مباشرة بين تحالف قوات مقاومة الخمير ، برئاسة الامير سيهانوك ، ووفد فييتنامي يمكن ان يضم ممثلين عن طائفة هينغ سامرين . وهذه المحادثات يمكن ان توجه الى وضع الخطوط العامة للتسوية القائمة على اربعة عناصر وهي : انسحاب القوات الاجنبية ، والمصالحة الوطنية ، وإشراف ومراقبة الامم المتحدة ، واجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة .

والولايات المتحدة تؤيد بقوة هذا الاقتراح الذي قدمته بلدان الرابطة ، لانه كالعديد من الاقتراحات المعقولة التي قدمتها الرابطة خلال السنوات الست الماضية ، يهدف الى ايجاد تسوية تصون مصالح فييت نام الامنية المشروعة . واذا كانت هانوي جادة حقا في التوصل الى تسوية سياسية يجدر بها ان تقبل اقتراح الرابطة . فهذا الاقتراح يعتبر اختبارا لمصادقية نوايا فييت نام . إزاء كمبوديا . وترحب الولايات المتحدة ايضا بالجهود البناءة التي يبذلها الامين العام من اجل التوصل الى حل ، وتحيط علما برحلته الى المنطقة في كانون الثاني/يناير الماضي .

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا جازما ان طرفي الصراع في كمبوديا - وهما فييت نام وشعب الخمير - ينبغي ان يلتقيا للتوصل الى حل . وقد اورد الرئيس ريفان ، في بيانه امام الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، الصراع في كمبوديا في قائمة الصراعات الاقليمية التي تبدي الولايات المتحدة استعدادها لاداء دور ايجابي من اجل التوصل الى تسوية بشأنها . وقد اقترحت بلدان الرابطة إطارا صالحا للمفاوضات بين الاطراف المتحاربة . وعندما تحقق هذه المفاوضات تقدما ويبدأ حوار بين المعنيين مباشرة بمشكلة كمبوديا ، ستكون الولايات المتحدة مستعدة للمناقشة مع الاتحاد السوفياتي بشأن السبل التي يمكن ان تسهم في هذا التقدم . كما ان الولايات المتحدة على استعداد لان تسهم بسخائها المعتاد في احتياجات اعادة تعمير اقتصاديات كمبوديا . وتأمل الولايات المتحدة ان يستخدم الاتحاد السوفياتي نفوذه لحمل فييت نام على التحرك صوب تسوية سياسية في كمبوديا .

وسوف يدرك قادة فييت نام أنفسهم ، عاجلا أو آجلا ، ان السبيل الوحيد السى
انهاء المواجهة التي قادوا اليها بلادهم هو ايجاد حل سياسي في كمبوديا . فالحرب في
كمبوديا ، والمواجهة مع الصين ، والانعزال عن بقية بلدان جنوب شرقي آسيا وعن
اقتصاداتها المفعمة بالحوية ، كل ذلك يكلف شعب فييت نام غاليا ويحرمه من ثمار
السلم . فالآلاف الذين يبرزون تحت وطأة الفقر والقهر لايزالون يخاطرون بحياتهم
بالهروب منها في زوارق صغيرة . وهناك آلاف لا تحصي ممن يتعرضون للسجن بدعوى اعادة
تاهيلهم . وقد اتجهت فييت نام الى الاتحاد السوفياتي لدعم تكاليف مغامراتها
العسكرية وجيشها الذي يعتبر ثالث اكبر جيش نظامي في العالم . وقد تفي المساعدات
السوفياتية الضخمة باحتياجات هانوى العسكرية ولكنها لا تفي باحتياجات الشعب
الفيتنامي . وفي مقابل مساعدات موسكو ، فانها تزيد من الوجود العسكري السوفياتي
في فييت نام ، مما يكذب ادعاء فييت نام بانها امة غير منحازة .

إن مقاومة الشعب الكمبودي الصلبة ستقنع قادة هانوى قريبا بأنه لا يمكنهم أن
يخضعوا شعب الخمير . ونأمل أن يؤدي هذا الادراك الى ايجاد تسوية لمشكلة كمبوديا
تكون مقبولة للشعب الكمبودي . وهذه التسوية ستنتهي ايضا عزلة فييت نام الدولية
وتعيد لها حريرتها في التحرك ، وتسمح لها بأن تلتفت الى مهمة بناء اقتصادها المخرب
وتخفيف قبضتها الخانقة عن شعبها .

وطوال ٤٠ عاما لم يعرف السلم اي جيل من أبناء فييت نام . فالبلاد قد ترددت
في هوة الحرب ، وقد آن بلا شك أوان السلم .

والولايات المتحدة تتطلع الى هذا اليوم ، وفي نفس الوقت تؤيد تأييدا تاما
جهود الامين العام وممثليه ، وبلدان رابطة وشعوب جنوب شرقي آسيا ، وقبل كل شيء ،
تؤيد شعب كمبوديا في نضاله .

لماذا يحصل القرار الخاص بكمبوديا الذي تقدمه دول الرابطة على أغلبية
ساحقة كل عام منذ أن اقترح للمرة الاولى في عام ١٩٧٩ ؟ ذلك لان عملنا يعتبر بمثابة

رسالة الى شعب كمبوديا تقول ان المجتمع الدولي لم ينس قضيته ، وقوميته . ففي مواجهة كل هذه المعاب والالام والفظائح التي يتعرض لها شعب كمبوديا ، يكون هذا اقل ما نفعله من اجل هذا الشعب .

السيدة مارتين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كانون

الاول/ديسمبر الماضي ، اعرب وفد بلادي عن قلقه العميق ازاء الحالة السائدة في كمبوتشيا . وقد شعرنا بالقلق ازاء الهجمات المسلحة على مخيمات المدنيين التي أدت الى موت المدنيين الأبرياء وأجبرت الآلاف من اللاجئين على الفرار الى تايلند .

وما فتئت كندا تتابع عن كثب الاحداث في هذه المنطقة ، ولاتزال تشعر بالقلق ازاء استمرار احتلال القوات الفيتنامية غير المشروع لكمبوتشيا . وقد تأكد هذا الموقف في تموز/يوليه الماضي بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية الكندي الى عدد من مخيمات اللاجئين على امتداد الحدود التايلندية الكمبوتشية . وقد اتت هذه الزيارة إثر اجتماع وزراء خارجية دول الرابطة ، ويمكن اعتبارها تعبيراً عن اهتمام والتزام كندا بحل المشاكل في هذه المنطقة .

لقد عانى شعب الخمير من التدمير والالام ، ولكنه ظل أهباً وصامداً في وجه محنة عاتية ، وحاز بذلك احترامنا . وان محنة هذا الشعب ومعانات أبنائه ، بسبب الهجمات الفيتنامية ، امر غير مقبول لحكومة بلادي ، واعتقد انه غير مقبول ايضاً للمجتمع الدولي .

وتتحمل تايلند بوجه خاص عبء توفير المأوى للاجئين من الخمير ، حتى في الوقت الذي تتعرض فيه اراضيها للقصف ويخطر مواطنوها للنزوح من ديارهم الى اماكن اخرى . وتمتد كندا ان احداث العام الماضي اظهرت بما لا يدع مجالاً للشك الاختلاف بين الاقوال والافعال . وقد قدمت اقتراحات اضافية للسلام ، ولكن هذه المبادرات لا تعني شيئاً في وجه امة عنيدة قوية على الصعيد الاقليمي .

إن أعمال فييت نام لم تسهم إلا في التأكيد من جديد على تجاهل هذا البلد للمجتمع الدولي ولسيادة الدول المجاورة . واني لا أتكلم عن احداث سياسية مجردة ، بل ان الامر يتعلق بأشخاص ، وباناس ، لايزالون يمانون من جراء هذه المأساة المستمرة .

ويواصل بلدى تقديم المساعدة الانسانية لشعب الخمير . وآخر مساهمة قدمتها كندا ، واعلنها وزير خارجيتنا في ١١ تموز/يوليه الماضى ، بلغ مقدارها ٢٧ مليون دولار امريكى لصالح البرامج الانسانية في تايلند اثناء السنة المالية الحالية . وقد توفرت هذه الاموال عن طريق البرنامج الدولى للمساعدة الانسانية التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية ، وقد وزعت على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية الامم المتحدة لتقديم الاغاثة على الحدود ولجنة الصليب الاحمر الدولية . وبهذه المساهمة تكون مساعدتنا للاجئين في هذه المنطقة قد وصلت الى مايزيد عن ٢١ مليون دولار امريكى .

ومن هذا المنطلق تود كندا ان تشيد اشادة خاصة بحكومة تايلند الملكية التي تواصل توفير المأوى لشعب الخمير الذى لا حيلة له .

ولا تزال كندا ايضا المركز الرئيسى لإعادة توطين الكثير من اللاجئين من منطقة الهند الصينية ، والذين لجأ عدد كبير منهم في اول الامر الى بلدان رابطة امم وشعوب جنوب شرقي آسيا .

وتواصل كندا ضم صوتها الى صوت صاحب السمو الملكي الامير سيهانوك زعيم حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية في المطالبة بالحرية والعدالة لشعب خمير . وتعارض اي احياء لاي نظام يملك مملكا مشينا مثل نظام بول بوت . ونحن نهتم بالجانبين السياسي والانساني لهذه المسألة ؛ واننا نلتزم بتأييد جميع الجهود الرامية الى التسوية العادلة والدائمة ، وملتزم بصفة خاصة بتأييد جهود بلدان آسيان للتوصل الى التسوية في كمبوتشيا .

لذلك نزكي مشروع القرار المعروض على الجمعية من قبل أمم آسيان ونعتقد انه يطرح نهجا متوازنا ويشكل اقتراحا متوازنا . ونؤمن بأن تنفيذه الكامل سيؤدي الى حل عادل ومعقول للمشكلة الكمبوتشية . ولكننا نحذر ايضا من ان مشروع القرار هذا لا يساوي شيئا اذا لم تبد فييت نام استعدادها لسحب قوات الاحتلال من بلد لا تملك اي حق اخلاقي أو قانوني في التواجد فيه .

يجب ان يسمى كل منا الى تحقيق هذا الهدف الذي مازال بعيدا ، هدف قيام كمبوتشيا الحرة المستقلة . ولتحقيق هذه الغاية نزكي مشروع القرار لدى جميع الوفود ويسعدنا ان نكون من بين مقدميه .

السيد سومبي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتكلم باسم

وفدى لاسجل آراءنا بالنسبة لبند جدول الاعمال المعروض على الجمعية الآن . وهذه الدورة التذكارية الاربعون للجمعية العامة للامم المتحدة تتيح لنا فرصة مناسبة لتقييم الماضي وللإعراب عن آرائنا بشأن بعض القضايا الحيوية التي لا تزال معروضة علينا ، مثل الحالة في كمبوتشيا . ونحن نعتبر الصراع والاعمال العدائية والمعاناة الانسانية في كمبوتشيا وصمة عار في جبين منجزات الامم المتحدة تتعارض وشمات السنة التذكارية الاربعين .

ان ميثاق الامم المتحدة يتضمن احكاما مناسبة لحل المنازعات الدولية . كما يتضمن مبادئ نموذجية تساعد في توجيه تطور العلاقات السلمية بين الدول ذات السيادة .

والميثاق يضم أيضا احكاما تتعلق باحترام حقوق الانسان المجسدة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومن المؤسف مع ذلك ان هذه الاحكام لم تجد طريقها الى التعبير العملي في كمبوتشيا . فالنظم المتعاقبة التي حكمت كمبوتشيا لم تبذل جهدا جادا لتطبيق احكام ميثاق الامم المتحدة المعترف بها دوليا . وبدلا من ذلك استخفت تلك النظم بهذه المبادئ ، مستهينة بمصالح الشعب الكمبوتشي ، وبذلك امكن ان يقع هذا البلد ضحية للتدخل الاجنبي بأنواعه ، ثم للاحتلال في النهاية . وهذا البعد الجديد ضاعف التوتر وعدم الاستقرار في كمبوتشيا ووسع نطاق الصراع في المنطقة بأسرها . وازداد الصراع تفاقما وتعقيدا نتيجة لتنافس المصالح العقائدية وغيرها والتاثيرات التي تسعى الى السيطرة على الهند الصينية برمتها . ونتيجة لهذه التاثيرات ولعدم الاستقرار الذي ساد كمبوتشيا اطاحت قوى اجنبية ، بمساعدة متمردين كمبوتشيين ، بنظام بول بوت ، الذي كان سجله في ميدان حقوق الانسان مخزيا . واعقب ذلك الاحتلال تنصيب نظام عينته قوات الاحتلال وابقت عليه في السلطة على نحو يتعارض تعارضا مباشرا مع مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وكينيا لا يمكن ان تتسامح ازاء هذا السلوك في العلاقات بين الدول .

وقد ضاعف استمرار عدم الاستقرار والفضوض السياسية في كمبوتشيا من تدفق اللاجئين بصورة هائلة ، الامر الذي اصبح بدوره مصدر قلق عميق في المنطقة ، كما كان السبب في معاناة المدنيين الكمبوتشيين على طول الحدود التايلندية - الكمبوتشية . ورغم ان المجتمع الدولي استجاب على نحو يثير الاعجاب لمعاناة هذا الشعب ، فان الوضع يتطلب الان حلا دائما يؤدي الى تسوية شاملة لمشكلة كمبوتشيا .

ومعيا وراء التسوية الشاملة لمشكلة كمبوتشيا حاولت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخلايين التخفيف من حدة الاعمال العدائية وبذلت جهودا لحسم مشكلة كمبوتشيا . وفي تلك الدورة طلبت الجمعية تقديم المساعدة الفوئية الانسانية للسكان

المدنيين ، وحث جميع الاطراف في الصراع على وقف كل الاعمال العدائية على الفور ، وطالبت بالانسحاب الفوري لكل القوات الاجنبية من كيبوتشيا ، وناشدت جميع الدول ان تحجم عن التدخل في الشؤون الداخلية لكيبوتشيا ، واعربت عن تصميمها على تمكين شعب كيبوتشيا من ان يختار بطريقة ديمقراطية ، حكومته دون تدخل أو تخريب أو قسر من الخارج .

ورغم قرار الجمعية العامة في ١٩٧٩ ثم الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكيبوتشيا ، لا تزال مشكلة كيبوتشيا دون حسم . وحتى اليوم بقيت اهداف الاعلان والعديد من قرارات الجمعية العامة التي كررت مبادئ التسوية الشاملة للمشكلة دون تنفيذ من جانب المعنيين بصورة مباشرة . وهذه الحالة ، لا سيما محنة اللاجئين ومسير السكان المدنيين ، التي استمرت في التردى تتطلب اهتماما دوليا متزايدا حتى يحين الوقت الذي يعود فيه السلام الى كيبوتشيا .

وفي هذا الصدد تكرر كينيا اعتقادها بضرورة الالتزام الكامل بمبادئ حسم الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير والحفاظ على سلامة أراضي الدول الاعضاء ، وبالتالي تطالب بالانسحاب الفوري لكل القوات الاجنبية من كيبوتشيا . وبهذه الروح ايدنا مقترحات بلدان آسيان وقرارات الجمعية العامة ، لاسيما القرار ٥/٢٩ المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، الذي تبنت فيه الجمعية العناصر الرئيسية لتسوية عادلة ودائمة للمشكلة الكيبوتشية .

ومعروض على الجمعية الآن مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وسوف يصوت وفدى لمالح مشروع القرار هذا لاننا نقبل تماما بالمبادئ والاجراءات المقترحة فيه .

وختاما ، دعوني اعرب عن التقدير لتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/40/759 المؤرخة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . ونرجو ان يواصل الامين العام متابعة التطورات في المنطقة عن كثب ، ويمارس مساعيه الحميدة معيا الى التسوية السياسية الشاملة للمشاكل التي تواجهها كيبوتشيا الآن .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مناقشتنا

للحالة في كمبوتشيا تمثّر عن واقع مؤسف لكثير من إخوتنا البشر في ذلك البلد وخارج حدوده أيضا . فالمعاناة الهائلة التي تعرض لها شعب كمبوتشيا في عهد بول بوت قد تبعتها سنوات عديدة استمرت فيها الحرب وإراقة الدماء ، نتيجة لتدخل أجنبي وصراع داخلي عنيف . وخلال السنة الماضية جرت عمليات عسكرية كبيرة في كمبوتشيا ، أدت إلى مزيد من الموت والدمار .

والحالة في كمبوتشيا لاتزال بالطبع غير مقبولة من وجهة نظر انسانية . كما أنها تتنافى بشكل صارخ مع مبادئ السلوك الدولي فيما بين الدول المنموه عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وقد أكد كثير من المتكلمين خلال الدورة الاحتفالية بالذكرى الأربعين ، ومن بينهم وزير خارجية بلادي ، على الأهمية الكبيرة لإعلاء حكم القانون في المجتمع الدولي . فمن واجب جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، أن تحترم هذه المبادئ احتراما صارما إذا كان لنا أن نتجنب موقفا سيؤدي في النهاية إلى إثارة الفوضى في العلاقات الدولية .

وإنه لمن المؤسف حقا أن يتعين علينا أن نعلن مرة أخرى أن هذه القواعد الأساسية لم تحترم في حالة كمبوتشيا . ونحن لانزال نؤمن إيمانا راسخا بأن الاحتلال الفييتنامي لكمبوتشيا لا يمكن قبوله أو السكوت عليه ، وإنه لابد من وضع حد له دون تأخير . فليس هناك من سبب لمرور عدة سنوات قبل تحقيق ذلك .

إن من واجب هذه المنظمة أن تواصل بذل الجهود لخلق الظروف الملائمة التي تمكن شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره مرة أخرى دون تدخل خارجي أو قمع داخلي .

وتقرير الأمين العام يشير إلى ظهور قدر معقول من التقارب بشأن العناصر الرئيسية للتوصل إلى تسوية شاملة . ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى عملية حوار مستمرة . ويحث وفد بلادي الأطراف المعنية في هذا الصدد على بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية . وتؤيد حكومة بلادي الجهود التي تبذل حاليا ، ولأسيما فيما بين بلدان المنطقة ، للتوصل إلى تسوية شاملة بما يحقق مصلحة شعب كمبوتشيا ككل .

ويتضمن مشروع القرار المقدم اليها للنظر فيه العناصر الرئيسية اللازمة لحل سلمي للمشكلة . وقد صوت وفد بلادي في السنوات الماضية لصالح مثل هذا القرار ، ونحن ننوي أن نفعل نفس الشيء هذا العام أيضا .

ولكن لا بد لي في هذه المرحلة أن أكرر رأي السويد القائل بأنه لا يمكن في ظل الظروف الراهنة ، أن تعتبر أي حكومة ممثلا شرعيا للشعب الكمبوتشي .

وحكومة السويد تواصل دعمها لبرامج المعونة الانسانية الخاصة بكمبوتشيا . وقد حققت هذه البرامج النجاح في جوانب كثيرة ، ولاتزال هناك حاجة اليها . ففي تايلند قدمت مساعدة كبيرة لعشرات الآلاف من المعوزين الكمبوتشيين . ومما يبعث على الارتياح أن عدد اللاجئين الكمبوتشيين في تايلند قد انخفض الى نحو ٠٠٠ ٢١ لاجيء .

إلا أنه في داخل كمبوتشيا تسبب الهدم والخراب السابقان ، الى جانب الأحوال المناخية السيئة ، في نشوء وضع غذائي محفوف بالخطار . كما أن الأحوال المحية في كثير من أنحاء البلاد تشير قلقا عميقا . وهناك حاجة عاجلة الى مزيد من المساعدة الدولية . وإن الحكومة السويدية على استعداد لمواصلة دعمها لبرامج المساعدة الانسانية لكمبوتشيا .

لقد آن الاوان منذ زمن طويل لايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا المؤسفة . ومن الاهمية بمكان الآن أن نشجع الاطراف المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التوصل الى سلام دائم . وإذا أمكن إعادة السلام ، فإن هناك احتمالات كبيرة أمام جنوب شرقي آسيا لان تصبح منطقة تتعاون مختلف بلدانها على أساس من احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وتحظى جهود الامين العام ، للوصول الى حل سلمي ، وكذلك المحاولات الاخرى

المبدولة لهذا الغرض ، بالتأييد الكامل من جانب حكومة بلادي .

السيد بن رجب (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في بحثنا للسند

٢٢ من جدول الاعمال ، المعنون "الحالة في كمبوتشيا" ، يود وفد بلادي أولا أن يؤكد على الضرورة القصوى لان تحرم جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة على احترام مقاصد

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احتراماً دقيقاً . والميثاق ينص في الفقرة ٤ من المادة الثانية على أن :

"يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" .

ويتضح بجلاء من التقرير القيم والشامل المقدم من الأمين العام تحت عنوان "الحالة في كمبوتشيا" ، الوارد في الوثيقة A/40/759 ، أن عام ١٩٨٥ كان من أشق السنوات بالنسبة للكمبوتشيين المدنيين الذين التمسوا الملاذ على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية ، والذين منحوا جميعهم تقريباً لجوءاً مؤقتاً داخل تايلند إثر اندلاع الأعمال الحربية . وإن ظروف العوز الشديد التي يعيش في ظلها آلاف من المدنيين الأبرياء كلاجئين في المنفى تشير لدينا ، من باب أولى ، الشفقة لاننا شعرنا دائماً بالتضامن مع شعوب الهند الصينية في نضالها من أجل التحرير . وهذا التضامن ليس مجرد ظاهرة عابرة ، بل يعود إلى الوقت الذي كنا نشن فيه معاً نفس الكفاح من أجل الاستقلال والحرية .

ويحزننا اليوم أن نرى الشعوب الشقيقة ، التي لم يمر على كفاحها ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية أمد طويل ، يزعج بها من جديد في صراع دمّار يقتل فيه الأخ أخاه ، بينما يقتضي المنطق حشد جميع الطاقات للعمل معاً من أجل استكمال مهمة البناء والتجديد .

إننا ندرك جميعاً أن نظام الخمير الحمر ، الذي أدانت تونس فظائمه ، قد استخدم كذريعة للغزو الأجنبي . ولكن من الحقيقي أيضاً أن دخول القوات الأجنبية إلى كمبوتشيا ، الدولة المستقلة ذات السيادة ، قد أدى إلى تدهور الحالة التي كانت متردية بالفعل . وقد أضفى هذا الانتهاك للسلامة الإقليمية لدولة أخرى أبعاداً جديدة على مشكلة كان ينبغي منذ البداية أن يتوصل شعب كمبوتشيا نفسه إلى حل لها بالطرق السلمية . وأياً كانت الأسباب التي ميقت ، فإن التدخل الأجنبي في كمبوتشيا ليس له أي

أما قانوني ويشكل بالتالي انتهاكا للقانون الدولي . كما أنه يمثل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، لا يمكن وصفه بأنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس كما حاول البعض تصويره .

ووفد بلادي يؤيد جهود وزراء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الذين ما برحوا يسمون إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول لجميع دول المنطقة . وإن النداء الموجه في ٢١ أيلول/سبتمبر من أجل استقلال كمبوتشيا يتضمن عناصر ايجابية يمكن أن تسهم في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة . وإن تونس ، التي أبدت دائما القضايا العادلة ، تؤيد هذه المبادرة ، التي تدعو إلى الحوار وترمي إلى إقامة سلام حقيقي بين كمبوتشيا وجميع دول المنطقة .

وفي رأينا أن العناصر الجديدة التي ظهرت منذ العام الماضي تعطينا متسعا أكبر للأمل ، حيث أنها تشير إلى أنه قد يمكن إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة .

أول هذه العناصر بيان الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الذي نشر في نيويورك في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وفيه وافقت الحكومة الائتلافية على صيغة المحادثات غير المباشرة مع جمهورية فييت نام الاشتراكية كما اقترحها وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم السنوي الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٨٥ .

وورد العنصر الثاني في الكلمة التي ألقاها السيد فو دونغ غيانغ رئيس وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . فقد وصف في تلك الكلمة الاقتراح الخاص "بمحادثات التقارب" بأنها جديرة بالبحث وقال :

"وفي حال التوصل في وقت قريب الى حل سياسي يضمن أمن وسيادة جميع دول المنطقة وشمولها ، بما فيها كمبوتشيا ، فإن الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية الطوعية سينجز قبل الموعد النهائي المحدد بعام ١٩٩٠ ، وهذا قرار اتخذته حكومتا فييت نام وكمبوتشيا من جانب واحد" . (A/40/PV.23) ، ص (١٧)

ويجب أن نشير أيضا الى استعداد حكومة كمبوتشيا الشعبية للبدء في محادثات مع المعارضة بغية تحقيق مصالحة وطنية وإجراء انتخابات عامة بعد انسحاب القوات الأجنبية من البلاد .

وما لم تكن هذه المواقف ضربا من المناورة والتسويق المحسوب ، فهي تشكل تطورا جديرا بالملاحظة ينبغي تحويله الى واقع .

وعلى أية حال ، تدعو هذه التطورات الجديدة في رأينا الى التفاؤل الحذر على الأقل وتنطوي بالفعل على أمل حل سياسي للحالة في كمبوتشيا .

إن صاحب السمو الملكي الأمير نوردم سيهانوك الوطني المعروف بروحه المتسامحة وتعلقه بالسلم والوئام الوطني ، قد أظهر نهجا واقعيا ، وتقدم مؤخرا هنا باقتراحات ملموسة يمكن أن تشكل نقطة انطلاق سليمة لمفاوضات مشمعة .

وفضلا عن ذلك فإن شعب فييت نام الذي أظهر قدرا كبيرا من المبالاة وبذل أعظم التضحيات خلال سنوات كفاحه الطويل ، لا يمكن أن يبقى على غير اكتراثه بالتطلعات المشروعة لشعب كمبوتشيا في الاستقلال والحرية والطم .

إن وفد بلادي يرحب بكون المحادثات التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة قد سمحت من جهة بالتوصل الى درجة معقولة من تقارب الآراء ، ومن جهة أخرى بتحديد الإطار العام الذي يمكن تطويره وصقله تدريجيا من جانب جميع الأطراف المعنية .

ونحن نرى أن التسوية السياسية الشاملة تفتقر انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وتشجيع المصالحة الوطنية ، وممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير مصيره ، واحترام استقلال كمبوتشيا ولامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز .

ويوضح التاريخ وتؤكد الخبرة أنه ايا كانت قوة النيران وبأس الجهاز العسكري المستخدم ، فإنه لا يمكن بسهولة القضاء على إرادة شابة لشعب ما وعلى تطلعه لان يعيش في حرية واستقلال . ويجب أن يكون شعب فييت نام الذي عركته هذه التجربة القاسية في مقدمة من يعترفون بهذه الحقيقة الجوهرية .

إن الجوانب الاجرائية للحوار الذي من شأنه أن يمهد لعقد مؤتمر دولي يجب ألا تكون في رأينا عقبة رئيسية على طريق المصالحة الوطنية . فإن المهم حقا هو التيقن من أن الشركاء المعنيين لديهم رغبة صادقة وإرادة سياسية مشتركة للسير في طريق الحوار .

فالمصاعبات الاقليمية لا يمكن تسويتها بالوسائل العسكرية . وطول أمد المواجهة لا يمكن إلا أن يزيد حدة التوتر ويضاعف مخاطر التصعيد . وإن تونس ، التي تتمسك أكثر من أي وقت مضى بالشرعية كما حددتها الامم المتحدة ، تؤيد تماما الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي عن طريق إجراء مفاوضات حقيقية ووضع ترتيبات تكون محل اتفاق متبادل .

وختاما أود أن أجدد تأييد بلادي للجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار ، الذي نزجى اليه تهانينا الحارة

ونشجع تشجيعا صادقا على مواصلة مبادراته السلمية بغية إحلال الوئام والامن والتعاون في تلك المنطقة من العالم .

السيد كواسي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد كان من دواعي

الشرف والسرور لوفدي أن أتاحت له الفرصة من قبل لتقديم تهانيه الصادقة والحرارة اليكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم بالاجماع . ومع ذلك لا يسعنا وقد رأينا كيف تتراصون باقتدار وحزم وفعالية هذه الجلسات وكذلك جلسات الاحتفال بالذكرى الاربعمسن لانشاء الامم المتحدة ، إلا أن نعرب لكم مجددا عن تقديرنا العميق وعن ثقتنا في نجاح اعمالنا .

إن الجمعية العامة تدرس منذ الامس البند ٢٢ من جدول الاعمال بشأن الحالة في كمبودشيا . واغتتم هذه الفرصة لاؤكد أن وفدي قد اشترك ، بادراك كامل للمسألة ، في تقديم مشروع القرار A/40/L.4 المعروف الآن على أعضاء الجمعية العامة . وقد فعل وفدي ذلك لأنه على اقتناع عميق بأن القضية التي اجتمعنا لاجلها أمس واليوم قضية عادلة ، وهي لذلك قضية تتحدث عن نفسها ؛ ولا يمكن لاية مخططات سياسية ولا لايية مقتضيات ايديولوجية أو وجدانية - مهما كان نبيلها - أن تبرر ، في ضوء مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده ، غزو ثم احتلال بلد حر وذي سيادة ومستقل . ومن ثم فإن هذه القضية لا تحتاج مطلقا الى من يدافع عنها ؛ وهي تشغل بالفعل مكانة سامية في اذهان المحبين للسلم والعدالة والحرية والمؤمنين بالمثل الاعلى القائل بغلبة الحق على القوة .

هذه هي القضية النبيلة والسامية التي جرى الدفاع عنها أمس واليوم - كما سيجري الدفاع عنها دائما - قضية بلد صغير هو كمبوديا ليس بمقدوره أن يهدد كائنسا من كان ، تعرض للغزو والاحتلال من جانب جار أقوى عسكريا لم يكده هو نفسه ان يتحرر من حروب طويلة حتى أصبح بدوره غازيا وفتاحا ومسيطرا . فيا لسخرية القدر ! ويا لبطلان المبادئ !

ولكن التاريخ هو معلّم الجميع . وهو يعلمنا أن الشعوب تنتصر دائما أخسر
الأمر في نضالها من أجل الحرية والعدالة مهما كانت جسامة التفحيط وفضامة الجهود .
وفي هذا الصدد ، فإن سبع سنوات من النضال قد جعلت من قضية كمبوتشيا فسي
أعين الجميع مثلا يحتذى ، حيث يدافع شعب فخور بتراشه عن قضيته ببسالة ويرفض باصرار
أن يستسلم أو يركع أو يحني رأسه للأعمال التمسفية أو للأمر الواقع أو لقانون غلبة
القوة على الحق .

وشعب توغو يعلن تأييده الكامل وتضامنه الراسخ مع شعب كمبوتشيا وحكومته الشرعية ، حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، تماما مثلما وقد الى جوارشعب فبيت نام في كفاحه في سبيل استقلاله وحرريته . فبلدى يتضامن دائما مع جميع الشعوب التي تكافح في سبيل المثل العليا ذاتها ، وهي السلم والعدل والحرية .

ولان قضية كمبوتشيا قضية حق وعدل ، فقد حظي كفاحها بتأييد واسع فهي قضية تلقى التأييد في المقام الاول ، بسبب الدعم النشط والمتواصل والقوى الذي تتلقاه من المجتمع الدولي . ومن ثم كانت الجمعية العامة في خلال السنوات الست الماضية تتمد كل عام بعد مناقشتها لقضية كمبوتشيا ، وبأغلبية تتزايد باستمرار ، مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا الذي يدين الغزو الاجنبي المسلح لكمبوتشيا واحتلالها ، ويطلب الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من كمبوتشيا حتى يتسنى لشعبها ان يمارس حقه الثابت في تقرير المصير .

ودعوني اذكر الممثلين بان ذلك القرار حظي بتأييد ٩١ صوتا في عام ١٩٧٩ ، و ٩٧ صوتا في عام ١٩٨٠ ، و ١٠٠ صوت في عام ١٩٨١ ، و ١٠٥ اصوات في عام ١٩٨٢ ، و ١٠٥ اصوات ايضا في عام ١٩٨٣ ، و ١١٠ اصوات في عام ١٩٨٤ .

ان هذا التأييد الحازم والقوى من جانب البلدان والحكومات لا يتأكد فحسب ، بل ويزداد قوة واصبح يتسم فعلا بالطابع العالمي ، اذ ان ما يقرب من ٦٠ دولة من الدول الاعضاء المحبة للسلم والعدالة من جميع انحاء العالم والقارات ، قبلت ان تؤيد علانية شعب الخمير . وان تنضم الى مقدمي مشروع القرار الذي توثق الجمعية العامة ان تبدي رأيها بشأنه . ونحن لانشك مطلقا في انه سيحظى بأغلبية تفوق ما سبقها .

والى جانب ما يحظى به هذا الكفاح من تأييد عالمي قوى ، فانه يلقي استجابة واسعة لما ينطوى عليه من دفاع عن مبادئ تتعرض للانتهاك .

فغزو كمبوتشيا واستمرار احتلالها ، بالرغم من القرارات العديدة التي طلبت فيها الجمعية العامة انسحاب القوات الاجنبية ، يمثلان انتهاكا صارخا لميثاق منظمتنا وللمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، ولاسيما مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لكل دولة ، ومبدأى حسن الجوار وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وبتوقيع ميثاق الامم المتحدة والالتزام به ، تكون جميع الدول قد كرست نفسها ، ليس فقط لاحترام تلك المبادئ بكل دقة ، بل وللدفاع عنها وكفالة احترامها في كل مكان . وتوغو ، من جانبها وهي بلد يتوق الى السلم والحرية والحوار ، كان دائما وسيظل يشعر بالقلق كلما هددت المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، وكلما تعرضت سيادة اى دولة للخطر ، وكلما انتهكت حقوق اى شعب ، وكلما تعرض السلم والامن في اية منطقة للخطر .

ولهذه الاسباب ، ادانت توغو منذ البداية غزو القوات الاجنبية لكمبوتشيا . ولهذه الاسباب ايضا ، انضم بلدى في كل مناسبة الى الجهود التي تبذلها منظمتنا والتي ترمي الى ايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . ولقد صوتت توغو لصالح القرارين ٢٣/٣٤ و ٦/٣٥ اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ على التوالي . واشترك بلدى ايضا في المؤتمر الدولي المعنى بالحالة في كمبوتشيا والذي عقد في نيويورك في شهر تموز/يوليه ١٩٨١ ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٣٥ . كما صوتت توغو ايضا لصالح القرارات اللاحقة التي اصدرتها الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا ، وخاصة القرارات ٦/٣٧ و ٢/٢٨ و ٥/٢٩ التي طالبت جميعها بانسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وإعادة وصول استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وحق شعب كمبوتشيا في ان يقرر مصيره بنفسه دون اى تدخل اجنبي .

واخيرا ، فان هذا الكفاح يحظى بالتأييد نتيجة لاهتمام كمبوتشيا الديمقراطية ورئيسها ، الامير نوردوم سيهانوك ، بالسعي دائما الى حل النزاع في كمبوتشيا بالوسائل السلمية عن طريق الحوار ، وهو بذلك يسير في المسار الذي حدده ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس من اعلان مجلس أعضاء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ مايلي :

"ان مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية يود مرة اخرى ان يعلن بجلاء تام ان كمبوتشيا لا ترغب على الاطلاق في الاشتراك في حرب . فنحن نحتاج الى السلم لاعادة بناء بلدنا ورفع مستوى معيشة شعبنا .
"وكل ما نرجوه هو ان نعيش في سلم وان نقيم علاقات الصداقة مع جميع البلدان في العالم بأسره ، قريبا وبعيدا ."

وللسف ان الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لايجاد حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا . لم تسفر عن نتيجة . ولم يشرع في تنفيذ اي قرار من قرارات الجمعية العامة التي ذكرتها من قبل ، وذلك بسبب معارضة احد الاطراف المشتركة مباشرة في النزاع . وهذا يشكل وضعاً خطيراً لسببين :

فهو خطير بالدرجة الاولى على السلم والامن في المنطقة وفي بقية انحاء العالم . بل ان هذه الحرب يمكن ان يتسع نطاقها وتتجاوز حدود كمبوتشيا في اي وقت مما يؤدي الى تورط بلدان المنطقة وربما بقية العالم في عملية التحالفات القائمة ، وفي صراع شامل اوسع نطاقا لايمكن التنبؤ بمواقبه .

وهو خطير ايضا لان استمرار احتلال كمبوتشيا ينطوي على خطر تقويض الثقة التي تضعها البلدان الصغيرة في الامم المتحدة لكي تكفل لها حق البقاء ، وتضمن استقلالها واحترام سلامة اراضيها .

ولهذين السببين ينبغي لنا ان نضع حدا بأسرع ما يمكن لهذا النزاع عن طريق
الحل التفاوضي وفقا لميثاق الامم المتحدة . ويرى وفد بلدى ان أى حل للنزاع في
كمبوتشيا بما يتفق مع الميثاق يتطلب ما يلي : الوقف العام لاطلاق النار ، وانتشار
قوة الامم المتحدة لحفظ السلم ، وانسحاب كل القوات الاجنبية ، والانتخابات الحرة تحت
رعاية الامم المتحدة للسماح لشعب كمبوتشيا ان يختار بحرية نظامه السياسي والاجتماعي
وحكومته دون أى تدخل اجنبي ، واخيرا اتفاق دولي يكفل بقاء كمبوتشيا واستقلالها
وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

ويغتنم وفد بلدى هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره للامين العام للامم
المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، للجهود المتواصلة التي يبذلها شخصيا
وعن طريق ممثله الشخصي في سبيل كمبوتشيا ، بغية التوصل الى حل سلمي لهذا الصراع
الذي طال أمده .

ونحن نؤيد جهود الامين العام ونشجعه على مواصلة جهودها وتكثيفها حتى يتسنى عقد
مؤتمر دولي شان بشأن الحالة في كمبوتشيا في اسرع وقت ممكن ، تشترك فيه جميع اطراف
النزاع المعنية مباشرة والاطراف المعنية الاخرى ، ولاسيما جميع الاعضاء الدائمين في
مجلس الامن .

وفي هذا الصدد ، يهيب وفد بلادى بحكومة فييت نام أن تعترف بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي يرأسها الامير نورودوم سيهانوك ، وأن تلتزم جدياً بأسلوب التسوية السلمية لهذا الصراع ، وذلك لاننا لا نعتقد بأن أمن فييت نام ، شأنه شأن الأمن في أى بلد آخر ، يمكن أن يقوم على أسنة الرماح وعلى قوة السلاح .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لاتزال

استراليا تشعر بالقلق الشديد إزاء عدم التوصل الى حل للحالة في كمبوديا التي لاتزال المصدر الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وهذه هي السنة السابعة على التوالي التي تناقش فيها الجمعية العامة الظروف المأساوية التي يعيش في ظلها شعب كمبوديا . وهناك اتجاه الى الاعتياد على الاوضاع كلما طال وجودها مدرجة على جدول أعمالنا . وينبغي أن نحذّر من هذا الاتجاه . ومن واجب الاعضاء المسؤولين في الجمعية العامة ألا يسمحوا لانفسهم بأن يعتادوا على التصرفات التي تخالف ميثاق الأمم المتحدة ، وأن يظلوا على مبادئهم ، على أمل أن يؤدي التكرار في النهاية الى اجبار الاطراف المعنية على قبول القواعد المرعية للسلوك الدولي الواردة في الميثاق .

ان استراليا صديقة وجارة قديمة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهي تسعى في الآونة الأخيرة الى بناء علاقات أفضل وأمتن مع فييت نام . ونود أيضا أن تقيم بلدان الهند الصينية الثلاثة المستقلة في المستقبل علاقات تعاون وود مع البلدان الستة الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المجاورة لها ، لان ذلك سيساهم كثيرا في تدعيم الاستقرار في منطقتنا . وإن العامل الاساسي الذي يحول دون تنمية مثل هذا التعاون المنشود لا يرجع الى الخلافات الايديولوجية ، بقدر ما هو تابع من تدخل فييت نام في كمبوديا في عام ١٩٧٩ ، واستمرار وجودها في ذلك البلد الذي يعاني الكثير .

وتعتقد استراليا أنه بما أننا نتأثر حتما بالتطورات في منطقتنا ، فمن حقنا ، ومن مسؤوليتنا أن نشترك في السعى الى ايجاد حلول للمشاكل الاقليمية .

ونحن لا نعتبر أن لاستراليا دورا رئيسيا في تسوية النزاع في كمبوديا . فالادوار الرئيسية منوطة بالطبع بشعب كمبوديا ، وفييت نام ، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ولكننا بصفتنا بلدا من جنوب شرقي آسيا ومنطقة جنوب شرقي المحيط الهادئ، يعمى الى القيام بدور مسؤول ومساعد في شؤون منطقتنا ، نعتبر أن لاستراليا دورا في تاييد عملية التفاوض وفي تشجيع الارادة السياسية لايجاد تسوية سلمية للمشكلة الكمبودية . واذ نفعل ذلك ، ندرك أن المهمة المنوطة بنا مهمة صعبة ومعقدة وليس من المؤكد أنها ستكون بالنجاح .

ونحن نرسي جهودنا على عدد من المبادئ الاساسية : فنحن نؤمن بأهمية ايجاد حل سلمي شامل يتم التوصل اليه عن طريق اتفاقات اقليمية . ولنا تجارب كثيرة ، بعضها مرير ، في محاولة ايجاد حلول عسكرية لمشاكل منطقتنا ، ونحن لا نؤمن بأن البحث عن حل بمثل هذه الوسائل العسكرية يمكن أن يكون فعالا في حالة كمبوديا . وان اعادة العلاقات الطبيعية من جانب فييت نام مع بلدان المنطقة ومع سائر أعضاء المجتمع الدولي يعتبر جزءا لا يتجزأ من أي حل شامل للمشاكل القائمة .

ونحن نعترف أن فييت نام تدعي بأنها تدخلت في كمبوديا لكي تساعد على الاطاحة بحكومة الخمير الحمر التي يترأسها الطاغية بول بوت . ولقد صدمت استراليا نفسها للفظائع التي ارتكبتها حكومة الخمير الحمر ضد شعبها . ولكن استراليا من حيث المبدأ ، لم تقبل ادعاء أي بلد بأن له الحق في دخول أراضي جيرانه عنوة . وعندما حدث الغزو الفيتنامي لكمبوديا ، أدانته استراليا ، وليس هناك أي مبرر في رأينا لهذا الغزو ولا لاستمرار وجود فييت نام في كمبوديا .

ولا يمكن التوصل الى تسوية دائمة بشأن كمبوديا دون الاعتراف بالحق الاساسي لشعب كمبوديا في أن يختار حكومته بنفسه . ولا ينبغي أن نغرض حلا عليه مهما كان الحل مرضيا للآخرين ، مادام هذا الحل لا يوفر له حكومة تمثل أمانيه بحق . وان أي حل آخر معناه مخالفة الحقوق الاساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وسوف يؤدي في النهاية الى تجدد عدم الامتقرار في كمبوديا والمنطقة .

ومعيا الى التشجيع على ايجاد تسوية عن طريق التفاوض والسماح للكمبوديين بأن يقرروا مصيرهم ، دعت استراليا دائما الاطراف الرئيسية المعنية بمسألة كمبوديا الى الدخول في حوار معا . ولكن الواقع هو أنه لا يزال هناك شوط كبير ينبغي قطعه قبل أن نشق بأننا قد حددنا بوضوح المسار نحو حل هذه المشكلة . ولكننا حاولنا أن نشجع على المرونة من جانب جميع المعنيين في معيهم الى ايجاد حل يقبله الجميع .

ونحن نعتقد أن السنة الماضية قد شهدت شيئا من التحسن في المناخ السياسي . ومن الامثلة على ذلك استعداد الولايات المتحدة وفييت نام للتفاوض بشأن مسألة طسال أمدها وهي مسألة الامريكيين المفقودين في الحرب . وهناك مثل آخر هو ضبط النفس الملحوظ في البيانات التي أصدرها وزراء خارجية الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ووزراء خارجية الهند الصينية في الاشهر الاخيرة .

وتعتبر استراليا أن المحاولات التي بذلت في العام الماضي للتشجيع على الحوار بين البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام هي محاولات بقاءة جدا . وقد لعبت اندونيسيا دورا بالغ الأهمية كوسيط اتصال بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام . وقد لاحظت حكومة استراليا باهتمام خاص الجهود الدؤوبة التي قام بها السيد مختار ، وزير خارجية اندونيسيا ، بغية اقامة حوار مشرر بين فييت نام وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . كما أننا تابعنا عن كسب المساهمة الكبيرة التي قام بها وزراء خارجية الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في شهر تموز/يوليه الماضي باقتراحهم لاجراء محادثات الجوار . وقد لاحظنا أن هذا الاقتراح قد حظي باهتمام فييت نام .

واننا نرحب أيضا بتطوير هذه الاقتراحات ، كما نرحب بالاتصالات التي تجرى بين زعماء فييت نام وممثلي الحكومات الاخرى في المنطقة الآسيوية ، لاننا نؤمن بأن أي حل لابد أن ينبع من المباحثات والمفاوضات . ونأمل في أن تتمكن كل الاطراف من الاستفادة من الخطوات الحذرة الجارية حاليا صوب الحوار .

ولقد ظلت استراليا نفسها تفضلح بدور في تعزيز هذه العملية . وقد فعلت ذلك بعد مشاورات وثيقة مع الدول المجاورة لها من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومع فييت نام وغيرها من الاطراف المعنية ، وذلك بهدف تحديد نطاق التحرك وتوضيح مواقف مختلف الاطراف . وجرت هذه المناقشات ، على سبيل المثال ، أثناء الزيارة التي قام بها الامين العام للأمم المتحدة الى استراليا في بداية هذا العام ، وكذلك أثناء الزيارات التي قام بها وزير الخارجية الاسترالية الى ماليزيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وتايلند وسنغافورة في شهر آذار/مارس الماضي .

ان رفضنا لتصرف فييت نام المتمثل في غزوها بكمبوديا لا يحدونا ، مع ذلك ، الى أن ن فكر بأنه ينبغي أن تعزل فييت نام عن الحياة الاقتصادية والسياسية لمنطقتنا . فذلك ، في رأينا ، لا يؤدي الى أية علاقات اقليمية مثمرة . وتعتزم استراليا مواصلة تنمية علاقاتها الشائبة مع فييت نام ، ايماننا منها بأن قيام علاقة أكثر شمولاً واثماراً سيكفينا من تحقيق أهداف هامة ، من بينها أهداف تتصل بمستقبل المنطقة على الامد الطويل . وقد أتاح لنا هذا النهج في السنة الماضية الفرصة لكي نتكلم بصراحة مع فييت نام بشأن المشكلة الكمبودية ، ونرجو ان يكون قد تم هذا بطريقة مثمرة ايضاً ، كما تمكنا من أن نناقش بصراحة القضايا ذات الصلة مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومع الاطراف الاخرى المعنية .

ان استراليا لا تستهين بالصعوبات التي تعترض سبيل حسم هذه المشكلة . ولكننا لمسنا في المحادثات التي أجريناها مع جميع الاطراف المعنية وجود رغبة لحسم مشكلة كمبوديا . وهذا يوفر بالتأكيد أساساً يمكن أن نبني عليه في تلمسنا للسبل المؤدية الى توسيع نطاق ومضمون الحوار الاقليمي . وسيكون من المؤسف للغاية لو أن المنطقة والمجتمع الدولي والشعب الكمبودي أضعوا أي فرصة للتوصل الى تسوية عادلة .

ان استراليا ملتزمة بالاضطلاع بدور فعال في الجهود الانسانية التي يبذلها المجتمع الدولي والتي تهدف الى حسم المشاكل الناجمة عن الحالة في كمبوديا . واستراليا ، بوصفها بلداً من البلدان الرئيسية التي ينزح اليها الكمبوديون وغيرهم من اللاجئين من الهند الصينية ، لتواصل المشاركة في جهود اعادة التوطيد ، مع توخي

الحذر من أي مقترحات قد تمول دون التقدم نحو حل دائم . وقد أصبح من الضروري بشكل أكثر إلحاحا أن تتضمن الجهود الأخرى إعادة توطين اختيارية للكيمبوديين النازحين ، وذلك في ظل ضمانات بحماية حقوقهم الانسانية .

وفي نفس الوقت ، ستواصل استراليا ، من خلال الوكالات الدولية المعنية ، تقديم المساعدات للمنطقة الواقعة على إمتداد الحدود الكيمبودية - التايلندية ، إستجابة للاحتياجات الانسانية الواضحة في هذه المنطقة . وعلاوة على ذلك ، سيستمر تقديم المساعدات التي تستخدم داخل كمبوديا عن طريق هيئات مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والمنظمات غير الحكومية . ومنظّل نسعى الى تخفيف المعاناة الانسانية وتهيئة الظروف التي تشجع الكيمبوديين على البقاء في بلدهم وتشجع الكيمبوديين النازحين على التفكير في العودة اليه .

وفي نفس الوقت ، نأمل مخلصين في أن يبذل كل جهد ممكن لضمان أسباب الحياة الكريمة للذين شردوا من ديارهم نتيجة للوضع الحالي ، وانه لن يتم شئ من شأنه أن يهدد حياتهم أو إحساسهم العام بالامان . فرغم كل ما يقال ورغم كل ما يعمل ، يعاني الشعب الكيمبودي نفسه كل يوم من عواقب صراع عجز النظام الدولي حتى الآن عن حسمه . وتقتضي مصالح ذلك الشعب منا جميعا ، وخاصة البلدان المنتمية الى المنطقة ، ان نواصل جهودنا لايجاد حل سلمي في كمبوديا ، وان نستجيب بسخاء في نفس الوقت للاحتياجات الانسانية الملحة هناك .

ان مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة هو نتيجة للجهود المستمرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل التوصل الى حل عادل . وقد أيدت استراليا قرارات الجمعية العامة التي قدمت في إطار هذا البند منذ عام ١٩٧٩ ، وسوف نصوت هذا العام أيضا لصالح مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥